متى ستقدمون طلبات لإصدار مذكرات توقيف؟ هل تشمل هذه الطلبات حميدتي وإخوته؟

كما ورد في الإحاطتين الأخيرتين التي قدمهما المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الوضع في دارفور، فقد أحرز المكتب تقدماً كبيراً في التحقيقات المتعلقة بالجرائم التي يُزعم إرتكابها منذ 15 أبريل 2023، وسيتم تقديم طلبات لإصدار مذكرات توقيف. لا يمكن لمكتب المدعي العام التعليق على هوية الأفراد المحتمل أن تكون هذه الطلبات موجهة ضدهم، إلا بعد أن يوافق القضاة على هذه الطلبات ويتم الإعلان عنها رسمياً.

ما الفرق بين طلب إصدار مذكرة توقيف ومذكرة التوقيف نفسها؟

طلب إصدار مذكرة توقيف هو إلتماس يقدمه المدعي العام في سياق التحقيق إلى الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية، وذلك من أجل إصدار مذكرة توقيف بحق شخص تتوافر أسباب معقولة للإعتقاد بأنه/ بأنها إرتكب/ إرتكبت جريمة تقع ضمن إختصاص المحكمة.

وبالتالي، فإن طلب أمر الإعتقال هو الإلتماس الذي يرفعه المدعي العام إلى القضاة في الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية، والذي يجب أن يتضمن معلومات مثل إسم الشخص وأي بيانات تعريفية أخرى، وإشارات محددة إلى الجرائم المزعومة التي يجب أن تقع ضمن إختصاص المحكمة، وملخصاً موجزاً للوقائع التي يُزعم أنها تشكل هذه الجرائم، بالإضافة إلى ملخص للأدلة الداعمة، وأسباب إعتقاد المدعي العام بأن إعتقال هذا الشخص ضروري.

أما مذكرة التوقيف، علي النقيض من ذلك، فهي القرار الذي يصدره قضاة الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية بعد تقييم الطلب المقدم من المدعي العام. ويشكل هذا القرار الأساس القانوني الذي يمكن بموجبه لأي دولة أو جهة الإستناد إليه لتنفيذ عملية إعتقال الشخص المطلوب من قبل المحكمة بتهمة إرتكاب الجرائم المزعومة.

لماذا لا تستطيع المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الجرائم المرتكبة في ولاية الجزيرة ومناطق أخرى من السودان؟ هناك حديث متزايد عن توسيع ولاية المحكمة لتشمل كامل السودان نظراً للإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، هل هذا ممكن؟

يعمل المكتب وفقاً لشروط القرار 1593 (2005) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي أحال بموجبه المجلس الوضع في دارفور منذ 1 يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أكد المدعي العام في تقاريره السابقة إلى مجلس الأمن أن التحقيق الذي أُعلن عنه في يوليو 2023 بشأن النزاع الذي إندلع في أبريل 2023 يركز أساساً على غرب دارفور، مع إستمرار مراقبة ما يحدث في شمال دارفور منذ مايو 2024.

كما شدد المدعي العام على أن أي شخص شارك في إرتكاب الجرائم في دارفور أو ساعد في ذلك، بغض النظر عن مكان تواجده (بما في ذلك خارج دارفور)، قد يكون ضمن إختصاص المحكمة.

في سبتمبر 2024، أوصت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن السودان بتوسيع إختصاص

المحكمة الجنائية الدولية ليشمل مناطق أخرى من السودان. لكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يتخذ أي قرار بشأن هذه التوصية حتى الآن.

يبدو أن طرفي النزاع (البرهان وحميدتي) يحاولان تسييس العمل في مجال حقوق الإنسان في السودان من خلال إنشاء آليات منحازة تستهدف محاسبة الطرف الخصم فقط. فهل سترفض المحكمة الجنائية الدولية أي تعاون مع هذه المبادرات، أم أن هناك طريقة للاستفادة منها؟ وهل تتعاون حكومة السودان مع مكتب المدعي العام؟

تواصل المكتب مع طرفي النزاع فيما يتعلق بالصراع الجاري والإدعاءات المتعلقة بإرتكاب جرائم. ومنذ ذلك الحين، بدأت حكومة السودان في التفاعل مع المكتب وإتخاذ خطوات للإستجابة لطلباته للحصول على المساعدة. وقد أشار المدعي العام في تقريره الأخير إلى أن هذا التعاون من قبل حكومة السودان قد تحسن في الأشهر الأخيرة. كما يتواصل المكتب مع قوات الدعم السريع بشأن طلباته للتعاون.
من المهم الإشارة إلى أن المكتب ملتزم بإجراء تحقيقاته بحياد وموضوعية، وبالتالي يجب عليه جمع الأدلة الدامغة والمبرئة على حد سواء، سواء تم تقديمها من قبل حكومة السودان أو قوات الدعم السريع. تخضع أي مواد إثباتية يتم جمعها لمراجعة دقيقة لضمان صحتها وموثوقيتها.

هل يمكن مدنا بآخر الأخبار فيما يتصل بقضية محاكمة كوشيب؟ هل حانت مواعيد البت في القضية؟

أختتمت محاكمة السيد/ علي محمد علي عبد الرحمن ("علي كوشيب") في ديسمبر 2024 بعد تقديم المرافعات الختامية من قبل الإدعاء، والممثلين القانونيين للضحايا، وهيئة الدفاع. ومنذ ذلك الحين، تجرى الدائرة الإبتدائية مداولاتها، ومن المتوقع أن تصدر حكمها خلال هذا العام بشأن إدانة أو براءة علي كوشيب.

أفادت وسائل إعلام سودانية بأن حزب المؤتمر الوطني إنتخب مؤخراً أحمد هارون رئيساً له. فهل يؤثر هذا القرار على مذكرة توقيفه؟ وما هي الإجراءات التي يتخذها مكتب المدعي العام لإلقاء القبض على هارون؟ وماذا عن حسين والبشير؟

لا تزال مذكرات التوقيف الصادرة بحق البشير وحسين وهارون سارية المفعول بكامل قوتها القانونية. بالمعني الدقيق للكلمة، لا تقوم المحكمة الجنائية الدولية بنفسها بتنفيذ عمليات إعتقال المشتبة بهم، بل تقع هذه المسؤولية على عاتق الدول. وعليه، تشجع المحكمة الدول على الوفاء بالتزاماتها والتعاون، بما في ذلك تقديم المعلومات التي قد تؤدي إلى إعتقال وتسليم المشتبه بهم المذكورين. تجري المحكمة حالياً إتصالات نشطة مع عدة دول، بما في ذلك حكومة السودان، لضمان تنفيذ عمليات الإعتقال بحق المشتبه بهم الفارين.

كيف تضمن المحكمة الجنائية الدولية أمن الشهود وحمايتهم من إستهداف المجرمين؟

ينص نظام روما الأساسي الذي أسس المحكمة الجنائية الدولية، على أن المحكمة قد تتخذ التدابير اللازمة لضمان سرية المعلومات، وحماية الأشخاص أوالحفاظ على الأدلة. تتعامل المحكمة مع هذا الالتزام بجدية، لا سيما عند بدء أي تحقيق. وفي تعاملها مع الشهود المحتملين، فإن المحكمة بما في ذلك مكتب المدعي العام تحرص دائماً على تطبيق أفضل الممارسات لتجنب تعرضهم لأي من عوامل الخطر غير الضرورية. كما يتم إبلاغ الشهود بشكل وافٍ بالمخاطر المحتملة المرتبطة بتعاونهم مع المحكمة، وأفضل السبل للتخفيف من هذه المخاطر أو تجنب وقوعها تماماً. من المهم أن يحافظ كل شاهد يتواصل مع المحكمة على سرية هذا التواصل، حيث إن هذه هي الخطوة الأساسية الأولى لضمان سلامتهم وأمنهم الشخصي.

هل يمكن لمكتب المدعي العام دعم نشطاء حقوق الإنسان والمنظمات التي توثق الجرائم المرتكبة في دارفور/السودان؟

يقدّر مكتب المدعي العام الجهود المهمة للتوثيق التي تبذلها منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان في سياق النزاع بالسودان منذ أبريل 2023، كما تثمن التعبير بواسطة العديد من الجهات في رغبتهم ببناء القدرات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات لتعزيز عملية توثيقهم الجرائم وإنتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي.

ساهم مكتب المدعي العام عبر مشاركة موظفيه عندما وجهت له الدعوة لمثل هذه الأنشطة والتي تم تنظيمها من قبل جهات أخرى. وفي هذه المناسبات، قام المكتب بتقديم إحاطات للمشاركين حول المبادئ التوجيهية العملية لمنظمات المجتمع المدني بشأن توثيق الجرائم الدولية الأساسية، وهي وثيقة نشرها المكتب بالتعاون مع يوروجست (Eurojust)، وبناءً على الموارد المتاحة، يمكن لمكتب المدعي العام وفقاً لكل حالة على حدة، تحديد مدى المساعدة التي يمكن تقديمها للمنظمات التي تقوم بتوثيق الجرائم المرتكبة في دارفور.